الموصوف وقد تطلق الوصف بمعنى الصفة قوله الى اخر ما ذكر جواب عما يرد على
المص من ان العشرين ليست هي الوجود وما عطف فلا يصح الاخبار رد حاصل
الجواب ان الخبر هو الوجود وما عطف عليه قوله والوجود صفة ثبوتية
تعريف بالاعم لانه يشمل المعنوية ولذا قال لانها من جملة الاحوال عند القائل
بها اي بالاحوال ولما عرفها بالاعم واثبت انها من جملة الاحوال عرفها
بالاخص فقال وهي الحال الواجبة الخ وهذا الحد مبني على القول بان الوجود
غير الموجود لا نفسه فقوله ثبوتية اي في الخارج عن الذهن اي ان لها ثبوتا
وتحققا في ذاتها وفي نفس الامر وجد ذهن ام لم يوجد وقوله لا توصف
بالوجود اي خارجا بحيث تكون كالمعاني يمكن رؤيتها بالبصر وقوله ولا
بالعدم والنفا وقوله لانها الخ علة لعدم اتصافها بما ذكر اما الاول فلا
توصف بالوجود فلما يلزم عليه من التسلسل وذلك لانها لو كانت
موجودة لاتصفت بالوجود والوجود ايضا متصف بوجود وهلم جرا
واما كونها لا توصف بالعدم فلما يلزم عليه من التناقض وذلك لان مفهومها
لو كان عدما لكان الشي الموصوف بالوجود موصوفا بالعدم وهو محال
فثبت انها واسطة بين الوجود والعدم قوله ~~وهو المراد~~ المراد بقوله
وهي الحال اي الواسطة الواجبة اي الثابتة للذات ثبوتا لا يقبل الانتفا
وقوله ما دامت الذات اي مدة بقا الذات فما مصدرية ظرفية ودام
تامة وانما اظهر في محل الاضمار ولم يقل ما دامت لئلا يتوهم عود الضمير
على الحال وقوله غير بالنصب على الحال من الحال او من ضمير الواجبة ولا يصح
ان تكون دام ناقصة وغير خبرها اذ الذات لا تعلل ولعدم صحة خروج
الحال المعنوية بها قوله تنبيه هذا التعريف للنفسية مطلقا قديمة
كانت او حادثة لا يقال انهما حقيقتان مختلفتان لا يمكن جمعهما في
تعريف واحد لانا نقول محله اذا كان التعريف بالحد لا بالرسم كما هو المراد
هنا قوله اخرج به الاحوال المعنوية لا حاجة لهذا القيد في الاخراج
لانها خارجة بالقيد الذي قبله وهو ما دامت الذات لان المعنوية ليست
ثابتة للذات ما دامت معانيها فقد او مهما ليس بدوام الذات بل بدوام
معانيها الا ان يقال اتى بهذا القيد لانه صريح في الاخراج بخلاف ما
قبله قوله اي تلزمها اي تلازم المعاني اي فالمراد بالتعليل التلازم اي

يلزم

يلزم من قيام القدرة بمحل كون ذلك قادرا وهكذا وليس المراد بالتعليل
التاثير فان اعتقاده كفر قوله كقادر الخ الاولى ككونه قادرا ولما كان القادر
والمريد من الاسما لا من المعنوية قوله واختلف الخ كالاستدراك
على ما تقدم كانه يقول لكن ما تقدم ليس متفق عليه لانه اختلف
الخ قوله نفس ذات الموجود وعليه فالوجود مشترك بين القديم
والحادث اشتراكا لفظيا كلفظ العين فانه موضوع على معنيين او اكثر
متباينة كل وضع على حدة وعلى القول الاخر اشتراكا معنويا كالانسان
قوله وقد يتسامح اي يتجوز بحيث اطلق اللفظ على غير ما وضع له
لان الصفة انما تطلق على الامر الزائد على الذات والوجود ليس بزائد
وهذا جواب عما يقال اذا كان مذهب الشيخ ان الوجود عين الموجود
فكيف يصح عده في الصفات وحاصل الجواب ان الشيخ اي السنوسي
قد تسامح اي تجوز في ذلك ووجه التسامح اي وعلاقة المجاز المشابهة المشابهة
من حيث الوصف في اللفظ وان كان في المعنى ليس الوجود امرا زائدا وعلى
هذا فاطلاق الصفة عليه وعلى غيره من الصفات من استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه واستدل على هذا القول بحجج منها ان الوجود
لو كان زائدا على الذات لم يخل اما ان يكون ثابتا ام لا والاول يوجب
التسلسل لان ثبوته ايضا بثبوت ثم كذلك والثاني يلزم اتصاف
الوجود بنقيضه وهو محال فثبت ان الوجود عين الموجود والمعتمد
ما ذهب اليه الشيخ من ان الوجود عين ذات الموجود وان الحق انه لا
حال ثم التحقيق انما ليس وان نفي الاحوال لا ينفي الامور الاعتبارية
فالوجود امر اعتباري يعتبره المعتبر في ذهنه اي يميزه فيه
نظيره الثوب اذا كان في ظرف كصندوق ثم اخرج منه فانه يتصف
بالظهور فهذا الظهور ليس بوصف زائد على الثوب الا ان العقل
يقدره وصفا زائدا فتامل قوله وقيل زائد على الذات واستدل عليه
بان ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا فينتج ان ذاته غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1